# العمالة الوافدة إلى ليبيا وآثارها الاقتصادية والاجتماعية

د. رمضان بشير القلعي*

**ملخص الدراسة:**

تناولت هذه الدراسة آثار العمالة الوافدة في الاقتصاد والمجتمع الليبي، وهدفت إلى بيان أسباب تزايد أعداد العمالة الوافدة التي معظمها أتت عبر الهجرة بأنواعها القانونية وغير القانونية إلى ليبيا، وبيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة، وبيان دور الحكومة في معالجة هذه الظاهرة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وبينت النتائج أن سياسات الهجرة إلى ليبيا لعبت دوراً مؤثراً في تشكيل اتجاهات وديناميكيات العمالة الوافدة، ومثلت عاملَ جذبٍ لها، كما أن العامل الاقتصادي يعد السبب الرئيس وراء هجرة العمالة إلى ليبيا، وأن وضع معظم العمالة غير قانوني من حيث دخولها للبلاد، وأنها تستفيد من دعم المحروقات والكهرباء أسوة بالمواطنين الليبيين دون مقابل ضريبي، بالإضافة إلى تأثير زيادة العمالة الوافدة في زيادة معدل البطالة وزيادة معدلات الاستهلاك من السلع والمواد المدعومة، ما أسهم في رفع أسعار العملات الأجنبية، ومن الناحية الاجتماعية والثقافية تؤدي العمالة الوافدة إلى تأثيرات في التركيبة الديمغرافية للمجتمع الليبي، الأمر الذي يشكل عاملاً سلبياً يؤثر بمرور الزمن في الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية الوطنية، ورغم ذلك أسهمت القوانين والتشريعات إلى حد ما في تنظيم وإدارة ملف العمالة الوافدة وطريقة دخولهم للبلاد، ولكن الأمر يحتاج إلى مزيد من الخطوات، ووضع الاستراتيجيات لمعالجة آثار هذه الظاهرة.

**الكلمات المفتاحية:** العمالة الوافدة – الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

**Abstract**

This study examined the impact of migrant labor on the Libyan economy and society. It aimed to identify the reasons for the increasing numbers of migrant workers, most of whom came to Libya through legal and illegal migration. It also aimed to highlight the economic and social impacts of this phenomenon, and to highlight the government's role in addressing this phenomenon. The

* د. رمضان بشير القلعي، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية.

study used a descriptive approach. The results showed that immigration policies to Libya played an influential role in shaping the trends and dynamics of migrant workers and represented a factor of attraction for them. The economic factor is also the primary reason behind labor migration to Libya. Most workers are illegal in their entry into the country, and they benefit from fuel and electricity subsidies, just like Libyan citizens, without any tax. Furthermore, the increased migrant labor force has an impact on the unemployment rate and the consumption of subsidized goods and materials, which has contributed to rising foreign currency prices. From a social and cultural perspective, migrant labor has an impact on the demographic composition of Libyan society, which constitutes a negative factor that over time affects cultural identity and national social values. Despite this, the laws have contributed. Legislation somewhat regulates and manages the issue of expatriate workers and their entry into the country, but further steps and strategies are needed to address the effects of this phenomenon.
Keywords: Expatriate Workers - Economic and Social Impacts.

**مقدمة:**

تمثل العمالة الوافدة جزءاً مهماً من التركيبة السكانية والاقتصادية في العديد من الدول، بما في ذلك ليبيا، ويتميز هذا البلد بجذب العمالة الوافدة من مختلف أنحاء العالم إليه، سواء كانوا يبحثون عن فرص عمل، أو يفرون من الصراعات والأوضاع الاقتصادية الصعبة في بلدانهم الأصلية، ويعكس هذا التوافد تحديات كثيرة، ويفاقم مشكلات متنوعة تواجه أمنه الاقتصادي والاجتماعي، وفي الوقت الذي يعاني فيه من مشكلات عدة راهنة منذ عقود.

وفي السنوات الأخيرة شهدت ليبيا تزايداً في عدد العمالة الوافدة، وهو الأمر الذي أثر بشكل كبير في المجتمع الليبي بمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ويلاحظ أن هذه الظاهرة لها تأثيرات عميقة في هيكل المجتمع الليبي، وفي توزيع الثروة، ومستقبل الأوضاع الاقتصادية ومشكلات في بنية الاقتصاد، وهي مشكلات عميقة تتنوع من بطالة وتضخم وارتفاع أسعار العملات الأجنبية، كما توثر

القوى العاملة الأجنبية في الأوضاع الراهنة مستفيدة بالظروف التي تمكنها من السيطرة على أكبر منافع ممكنة[1].

وبالإضافة إلى لتأثيرات الاقتصادية توجد تأثيرات اجتماعية، تلقي العمالة الوافدة بثقلها عليها، وتزيد في تحديات هذا المجتمع الذي يطمح إلى المحافظة على القيم والمعايير والعادات الاجتماعية فيه، وهي تأثيرات تتمثل في تهديدات للهوية الوطنية والتغير الديمغرافي، وآثار أخرى تمس بالعادات والتقاليد للمجتمع الليبي، وقد يصل بعضها إلى أقدس ما يملكه الليبيون، وهو الدين وقيمه الأخلاقية، كل ذلك يستدعي البحث في تبعات هذه الظاهرة. وهناك الكثير من عوامل الخطر التي تحدق بالمجتمعات التي تؤوي العمالة الوافدة خاصة ذات الاختلاف الشاسع بينهما وبين المجتمعات الحاضنة لها، من النواحي العرقية والثقافية والدينية، حيث إن التجمعات السكانية الضخمة لهذه العمالة، وكثرتها العددية، وعاداتها الأثنية والثقافية تشكل تهديداً لاستقرار المجتمع بسبب التمايز غير المنظم في ممارسة عاداتها وتقاليدها ولغاتها وثقافاتها في المجتمعات المستقبلة لها، وأصبحت لهذه التجمعات تأثيراً في المحيط الاجتماعي الذي تعمل فيه، وتسهم في زيادة وطأة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية القائمة، كالبطالة ووصلها إلى مستويات مرتفعة[2].

لذلك تتناول هذه الدراسة آثار العمالة الوافدة في الاقتصاد الليبي، وكيفية تأثيرها في سوق العمل المحلي، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها، كما ستستعرض الجوانب الاجتماعية لهذه الظاهرة، بما في ذلك تأثيرها في المجتمع الليبي، والممارسات الثقافية في المجتمع، من خلال تحليل البيانات المتاحة حيث تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية إدارة العمالة الوافدة بشكل يضمن تحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المرجوة، مع عرض الدور الحكومي من خلال عرض جانبه القانوني والتشريعي لمعالجة التحديات والعواقب الناجمة عن هذه الظاهرة.

---

(1) سمير الهادي الزهاني، تأثير الهجرة الخارجية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مدينة صبراتة، دراسة حالة، مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية، العدد9، مارس 2024م، ص169.

(2) بسمة رحمن عودة الصبّاح، العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار، دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العراق، المجلد 37، العدد 2، 2016م، ص 2.

**مشكلة الدراسة:**

تحولت العمالة الوافدة إلى ليبيا – لاسيما تلك القادمة من البلدان الأفريقية– إلى ظاهرة باتت تؤرق الدولة الليبية، وأفرزت العديد من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية السلبية، وبالرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة عن حجم هذه العمالة التي تدخل بطرق غير مشروعة، فإن التقديرات تشير إلى ما يزيد عن المليون شخص قد وفدوا إلى ليبيا خلال السنوات القليلة الماضية، وهذا الارتفاع المتزايد لهذه العمالة الوافدة من مختلف الدول الأفريقية والعربية ناجم عن تدني مستوى الأجور التي تتقاضاها تلك العمالة الوافدة في بلدانها، ما شجع الليبيين على استخدامها في شتى الأعمال، الأمر الذي انعكس سلباً على توفير فرص عمل لشرائح كبيرة من الشباب الليبي، ودخولهم في خانة العاطلين عن العمل، وذلك رفع أعدادهم إلى نحو أعداد قياسية، مقارنة بالدول الأخرى، حيث تصنف البطالة في ليبيا من ضمن أعلى معدلاتها في الدول العربية مقارنة بعدد سكانها، حيث بينت التقارير والدراسات المختصة، ومنها دراسة الهمالي، بعنوان: "تغير معدلات البطالة وتبايناتها المكانية في ليبيا" التي شملت الفترة الزمنية من سنة 1973 إلى سنة 2023م[1] بأن مشكلة البطالة لم تشهد أي انخفاض يذكر في ليبيا، وأنها تتراوح في معدلاتها بين (18.7%– 19.6%) منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي حتى سنة 2022م التي انخفض فيها المعدل إلى (15.3%) غير أنه في سنة 2023م عاد المعدل إلى الارتفاع من جديد ليسجل (18.7%)[2].

من ناحية أخرى تعدّ العمالة الوافدة إحدى أهم القضايا المجتمعية التي أثارت اهتمام الكثير من الدول، وتعد ليبيا من أكثر دول شمال إفريقيا جذباً لها، نظراً لحاجة البلاد لعمالة تسهم في شغل وظائف لا يقوم بها العنصر الوطني من جانب، وتعاني من زيادة أعدادها المتنامي بشكل ملفت

(1) محمد إبراهيم الهمالي، تغير معدلات البطالة وتبايناتها المكانية في ليبيا، دراسة تحليلية جغرافية، مجلة كلية الآداب، العدد 19، يونيو، 2025م، ص 52.

(2) يقدر البنك الدولي أن معدلات البطالة في ليبيا مازالت مرتفعة بتسجيلها نسبة بلغت أكثر من 19%، عن سنة 2023 كما أن 85% من السكان يعملون في القطاع العام، وأضاف البنك أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت مع نهاية 2022 بنسبة 38%، وأن سعر الكهرباء ارتفع بنسبة 4% مع نهاية العام نفسه، المصدر: موقع أخبار ليبيا: 7 يونيو، https://www.libyaakhbar.com/libya-news/2165619.html2023

ومطرد من جانب آخر، وبات يستحوذ وينافس المواطن الليبي في وظائفه أو في فرص الوظائف المتاحة، وفي ليبيا أصبحت هذه الظاهرة لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية وثقافية، الأمر الذي حتّم التنبه لها ودراسة واقعها ولفت الرأي العام بخلفياتها؛ بغية الوصول إلى الحلول المناسبة للحد من تفاقمها، خاصة تلك الأعداد المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، ووضع القوانين الموجودة موضع التنفيذ بشأن تنظيمها، وأن تستفيد البلد من وجودها لا أن تكون عائقاً في مسيرة التنمية، أو حجر عثرة في سبيل النهوض بالاقتصاد الوطني ونموه.

وفق ذلك فإن الزيادة في أعداد العمالة الوافدة، وعدم تنظيمها يولد آثاراً اقتصادية وأخرى اجتماعية، وعلى سبيل المثال من الآثار الاقتصادية ما ينتج عن تحويل الأموال بالعملات الأجنبية بشكل هائل خارج البلاد، هذه الأموال لو ضُخّتْ داخل البلاد لأسهمت في نهضة عمرانية وحضارية ودعامة رافدة للاقتصاد الوطني، ولعادت بالنفع على المواطن الليبي، ورفعت من مستوى دخله، ولحدت من نتائج التضخم وارتفاع الأسعار.

وبناءً على ما سبق، كان لابد من دراسة هذه المشكلة بمنهجية علمية وصفية لكشف وتوضيح الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ظاهرة العمالة الوافدة في ليبيا، والبحث عن دور الحكومة في معالجتها وبيان دور الهجرة، وخاصة غير الشرعية في زيادتها بشكل مطرد. وتنطلق الدراسة من التساؤل التالي: ما تأثير العمالة الوافدة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا؟

**أهداف الدراسة:**

من خلال بيان مشكلة الدراسة يتضح أنها تهدف إلى ما يلي:

1. بيان أسباب تزايد أعداد العمالة الوافدة في ليبيا وتسليط الضوء على دور الهجرة.
2. بيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة العمالة الوافدة في ليبيا.
3. بيان دور الحكومة الليبية في معالجتها من خلال تشريعاتها القانونية.

**مصطلحات الدراسة:**

1. **العمالة الوافدة:** هي مجموعة الأيدي العاملة القادمة إلى البلد لغرض العمل سواء كان هؤلاء القادمون من بلدان مجاورة أو من بلدان بعيدة نسبياً[1]. ويعرف الباحث العمالة الوافدة إجرائياً بأنها: جميع الأفراد غير المحليين القادمون من مكان إقامتهم الأصلي إلى ليبيا لغرض الحصول على فرصة عمل، وذلك خلال فترة زمنية معينة سواء أكان اشتغالهم بما يتمثل في تقديم خدمة العمل، أو رأس المال، أو خدمة الأرض أو غير ذلك.
2. **الآثار الاقتصادية:** ويعرف الباحث الآثار الاقتصادية المتعلقة بهذه الدراسة بأنها: تلك الآثار التي تعود على الاقتصاد الوطني الليبي المرتبطة بوجود العمالة الوافدة غير المنظمة، وتشمل كل ما يؤثر في الوضع الاقتصادي الليبي ونمو الاقتصاد وتطوره.
3. **الآثار الاجتماعية:** ويقصد بها الباحث تلك الآثار التي تنجم عن وجود العمالة الوافدة غير المنظمة في ليبيا، وما تحمله من آثار في الوضع الاجتماعي الليبي، وتشمل عناصر مهمة مثل اللغة والهوية والدين والأمن القومي والقيم والسلوك والعادات لأفراد المجتمع الليبي.

**المبحث الأول– مفهوم العمالة الوافدة وأسبابها**

**المطلب الأول– تعريف العمالة الوافدة**

يطلق مصطلح العمالة الوافدة على العمال الذين يأتون من خارج الحدود للبلد للعمل في مجالات العمل وقطاعاته المختلفة المتاح لهم أن يلتحقوا بها، وسواء كان دخولهم للبلد بطريقة شرعية أو غير شرعية، وفي ليبيا فإن غالب العمالة أتوا بطريقة غير شرعية خاصة العمال الأفارقة من جنوب الصحراء، وقد كان دافع وجودهم في ليبيا هو البحث عن مستوى معيشي أفضل واللجوء إلى الأمان، كما أن العمالة الوافدة لا تقتصر على جنس واحد بل على الجنسين الذكور والإناث، وكذلك لا يقتصر وجودهم على أعمار معينة بل هم صغار وكبار، وكذلك هم متفاوتون بين العمالة المدربة المهرة وبين العمالة التي لا تمتلك أية معرفة أو مهارة.

(1) بسمة الصبّاح، العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار، مرجع سبق ذكره، ص 4.

ويعرف العامل الوافد كما عرفته اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1991م المادة (2) كما يلي: يشير مصطلح "العامل المهاجر" إلى الشخص الذي سيزاول أو يزاول أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها[1] والوافد هو الشخص الذي قدم إلى بلد غير بلده الأصلي لغرض معين سواء كان قدومه إلى تلك الدولة بقصد العمل أو الزيارة أو السياحة أو غير ذلك[2].

ويشير مصطلح العمالة الوافدة إلى الأشخاص الذين يقدمون من بلدان أخرى، ويستقرون استقراراً دائماً في بلد ما، ويلاحظ أن العمالة الوافدة هي التي تتصف بالديمومة، فلا يطلق على العامل المؤقت بالعمالة الوافدة عموماً[3].

**المطلب الثاني– الأسباب الرئيسة لظاهرة العمالة الوافدة وإسقاطاتها على الحالة الليبية**

تتعدد الأسباب التي تدفع إلى ازدياد توافد مجموعات وأعداد من العمال الأجانب إلى بلد ما غير بلدهم الأصلي، وهي تنقسم إلى أسباب مصدرها البلد المصدّر لهم، أو أسباب تتعلق بالعمال أنفسهم، وأسباب أخرى تتعلق بالبلد المستقبل، والأسباب كما يلي:

**أولًا– أسباب تتعلق بالعمال أنفسهم أو البلد المصدّر:**

1. عوامل الطرد والجذب: تتضمن عوامل الطرد كل المتغيرات المتعلقة بظروف بلد المنشأ التي تدفع العامل إلى الهجرة، ومن ضمنها معدلات البطالة وانخفاض مستوى التعليم والتدريب المهني، ويمكن إضافة الفقر وسوء البنية التحتية، وعدم تطور الأسواق سواء كانت أسواق العمل وأسواق المال والبضائع.

---

(1) الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، اعتمدت بقرار الجمعية العامة (45) 18 ديسمبر 1990م.

(2) خالد ناجم الزهراني، أثر العمالة الوافدة على الأمن الجنائي، رسالة ماجستير منشورة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006م، ص10.

(3) سالم بن علي المهيري، مفهوم وحقوق العمالة الوافدة المتعاقدة المؤقتة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في ضوء التطورات التشريعية، مملكة البحرين، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد 64، ط1، 2011م، ص 11.

2. الأسباب الشخصية للعمال: يشعر البعض بأنهم ينتمون إلى دول أخرى غير أوطانهم التي ولدوا فيها، فبعض الأقليات الدينية أو العرقية قد تتعرض إلى الاضطهاد في أوطانها ما يدفعها للهجرة إلى بلدان أكثر تسامحاً يستطيعون فيها عيش حياة أفضل[1].
3. الأسباب السياسية: يضطر البعض إلى الهرب من القيود السياسية التي تفرضها عليهم دولهم، حيث يسعى البعض منهم للهجرة من أجل الحصول على جنسية جديدة بهدف بناء هوية جديدة، في حين يهاجر البعض الآخر طمعاً في الحصول على المزيد من الحقوق والحريات، فيما يُعدّ عدم الاستقرار السياسي أحد متغيرات عوامل الدفع السياسي في زيادة معدل الهجرة وخاصة من فئة الشباب، ويزيد من دافعية هذه الظاهرة عوامل أخرى بما في ذلك الحرب والتطهير العرقي[2].
4. الأسباب الاقتصادية: تعد أهم الدوافع التي قد تدفع للعمل بالخارج وأكثرها تأثيراً في الأفراد، وتتمثل في تدني المستوى الاقتصادي للعامل، الأمر الذي يحد من طموحهم في العيش برفاهية، لذا يسعون للعمل في إقليم أو دولة تقدم لهم عرضاً وظيفياً بأجر يضمن لهم حياة أفضل مما كانوا عليها.
5. الأسباب الاجتماعية: تتعدد الأسباب الاجتماعية التي قد تدفع للعمالة الخارجية؛ الدين، واللغة، وصلة القرابة، التي قد تنفع للهجرة إلى الدول والمناطق التي يتواجد فيها مهاجرون سابقون تجمعهم علاقة اجتماعية سابقة، وتعد أحد متغيرات العوامل الاجتماعية هو عدم الرضا عن الحياة، ويعد عامل الرضا عن الحياة هو جانب من جوانب الرفاهية الذاتية التي أثبتت الدراسات أنها عامل محفز للهجرة.

---

(1) معتز نضال خندقجي، الآثار السياسية والاجتماعي الاقتصادية على المجتمع الفلسطيني نتيجة العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2023م ص16-17.

(2) Castles, S., de Haas, H., & Miller, M. J. (2014). The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World. Palgrave Macmillan.

6. الأسباب الدينية: تقوم هذه الأسباب بدفع العديد من العمال أصحاب الأقليات الدينية للهجرة إلى دول أخرى تضمن لهم حرية المعتقد والدين والرأي في مكان آخر؛ لما يواجهونه من اضطهاد وتعصب ديني في دولهم[1].
7. الأسباب الجغرافية: تؤدي بعض العوامل الجغرافية مثل المساحات الواسعة لبعض الدول إلى زيادة فرصة العمل إليها؛ لأن المساحات الواسعة تشغل دوائر عرض عديدة، الأمر الذي يوفر لها تنوعاً في البيئات الجغرافية التي تخلق بدورها تبايناً في نوع المناع، والثروات المعدنية، والمحاصيل الزراعية، وذلك يوفر فرص عمل متنوعة لهم[2].

بالنظر للعوامل والأسباب المذكورة أعلاه التي تخص العمال أنفسهم أو دولهم المصدرة لهم فإن جلها تقريباً ينطبق على الحالة الليبية، حيث تعاني الدول التي يفد منها العمال إلى ليبيا من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى التعليم، وانتشار مظاهر الفقر وضعف البنية التحتية، وكذلك تدني الخدمات الصحية، وضعف في الاتصالات والمواصلات العامة، وارتفاع تكلفة ما يقتنيه المواطن منها، كذلك تعد الأسباب السياسية دافعاً مهماً ينطبق هو الآخر على الحالة الليبية حيث يُقدمُ العمال وخاصة الأفارقة من جنوب الصحراء هرباً من ظروف تتسم بالحروب الأهلية، وهي بلدان تعاني من عدم استقرار سياسي غالباً، كما أن التحاق العمال بأقارب لهم وأصدقاء في ليبيا أمر لا يمكن تجاهله في الحالة الليبية، ويعد من أسباب الهجرة للعمل فيها.

**ثانيًا– أسباب تتعلق بالبلد المستضيف:**

1. الأسباب الاقتصادية: تعد من أهم الأسباب التي تدفع على هجرة العمال، إذ يؤثر وجود المهاجرين في اقتصاد الدول المستقبلة لهم بشكل واسع وتشكل الاقتصاديات القوية عامل جذب لهم.

(1) خندقجي، الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص16–17.
(2) سعيد الخرسان، العمالة الخارجية تعريفها وأنواعها ودوافعها ونتائجها، عمان الأردن، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط2، 2018م، ص 28.

2. الأسباب الجغرافية: وتشير إلى التغير الذي يطرأ على التركيبة الجغرافية للسكان من حيث التركيب العمري والنوعي للسكان، ففي الدول التي يسكنون فيها غالبية المهاجرين يكونون من فئة الذكور الشباب.
3. الأسباب السياسية: تسهم هجرة العمال في العديد من التغيرات في الدول المستقبلة لهم في تغير الواقع السياسي، إذ يفرض عليها واقع وجود هؤلاء الأشخاص لديها؛ فتعمل على ضمهم ودمجهم في مجتمعاتها.
4. الأسباب الاجتماعية: تتمثل في حجم الهجرة وأعداد الناس الذين سوف يدخلون إلى الدولة المستقلة، وطبيعة هؤلاء المهاجرين من حيث مستواهم الاقتصادي والثقافي[1].

بالنظر للحالة الليبية ومدى انطباق هذه العوامل عليها نجد أنه تنطبق عليها بشكل تام، بصفتها أسباب ودوافع تمثل عوامل جذب للعمالة الوافدة إليها، حيث تغري الأوضاع الاقتصادية في ليبيا العمال الأفارقة من العرب وغيرهم على القدوم إليها للعمل للاستفادة بفارق العملة، وكذلك لرخص مستوى المعيشة وانعدام الضرائب على الأجانب تقريباً، كما تعمل الظروف السياسية المساعدة والمتسامحة معهم على إيجاد مناخ مناسب لتوافد المزيد من العمالة إلى ليبيا، وهي ميراث قديم تشكل منذ العهد السابق، حين سهل دخول العمالة العربية كالمصرية، وكذلك شجع بقوة على دخول العمالة الإفريقية الوافدة بشكل هجرات غير شرعية من جنوب الصحراء الكبرى.

## المبحث الثاني– وضع العمالة الوافدة في ليبيا

### المطلب الأول– قراءة مرحلية لتطور العمالة الوافدة في ليبيا

كان لاكتشاف النفط في ليبيا في منتصف ستينيات القرن الماضي سبباً رئيساً من أسباب التحول السريع في عملية التنمية وتقدمها للأفضل، وأدى ذلك إلى لفت الأنظار إليها بكونها دولة نفطية، الأمر الذي سهل توجه العمالة العربية إليها للحصول على فرص عمل، وسبب توجه هذه العمالة إلى

(1) باسم الشجلاوي، الهجرة غير الشرعية بين الدوافع الإنسانية والأطر القانونية، الجزائر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، 2019م، ص43. وخندقجي، الآثار السياسية والاجتماعي الاقتصادية على المجتمع الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص18.

ليبيا إما لانخفاض الدخل في البلد الأصلي أو انتشار البطالة، وعدم توافر فرصة العمل، فإن توجهها هذا الغرض منه هو الحصول على عمل، وتحسين أوضاعهم المعيشية، وتعد هجرة وتوجه العمالة والأيدي العاملة إلى مختلف المجتمعات النفطية وخاصة الصناعية، وبالأخص في العصر الحديث من العوامل الرئيسة التي تحدث تغيرات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحدث تغيرات جذرية في التركيبة السكانية[1].

وتتمتع ليبيا بتاريخ طويل من كونها وجهة رئيسة لهجرة العمالة في شمال إفريقيا، وفي الواقع كان يعيش في ليبيا ما يقدر بنحو 1.35 إلى 2.5 مليون عامل مهاجر قبل الثورة في عام 2011م، وكان معظمهم يعملون في قطاعي البناء والصحة، ومثلت ليبيا وجهة مرغوبة لهجرة العمالة نظرًا لأجورها التنافسية وقطاعها الخاص المتنامي، وفي عام 2011م غادر أكثر من 796.000 مهاجر البلاد، ومع ذلك لا يزال عدد المهاجرين في ليبيا مرتفعًا بشكل ملحوظ، حيث يقدر عددهم بنحو 625.000 مهاجر في البلاد في عام 2020م، ولا تزال ليبيا تمثل وجهة جذابة للمهاجرين من الدول المجاورة نظرًا لرواتبها المرتفعة والحاجة المستمرة للعمالة المهاجرة، وفي عام 2019م كشفت مسوحات رصد التدفق التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة أن 84% من المهاجرين الذين شملهم الاستطلاع ذكروا أسبابًا اقتصادية للهجرة، كانت الفرص الاقتصادية والتوظيف أسباباً محورية في الإقامة الطويلة للمهاجرين في البلاد[2]، وهو ما تؤيده جل الدراسات في هذا المجال، وعلى سبيل المثال تشير دراسة سميرة الزهاني (2024م) إلى أن العامل الاقتصادي يعد أهم أسباب الهجرة العمالية إلى ليبيا[3].

وفي التسعينيات من القرن الماضي أدخلت بعض التغييرات المهمة على الإطار القانوني، وقبل فرض الأمم المتحدة حظر الطيران والأسلحة (1992–2000م) مكّنت سياسة النظام السابق في

(1) إبراهيم سالم عبد النبي ونجوى صالح مسعود، العمالة الوافدة ودورها في التنمية بمنطقة الجبل الغربي، في الفترة ما بين (2009 و2010م) دراسة ميدانية، مجلة الأستاذ، العدد 11 خريف 2016م، ص 129.

(2) Migrants & Refugees Section. Integral Human Development. Palazzo San Calisto 120 ,Vatican City, 2021, pp. 4-5.

(3) الزهاني، تأثير الهجرة الخارجية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مدينة صبراتة، مرجع سبق ذكره، ص 181.

تشجيع المواطنين القادمين من الدول العربية إلى ليبيا الأمر الذي أدى إلى استقطاب أعداد كبيرة من العمال العرب لسد فجوات التوظيف[1].

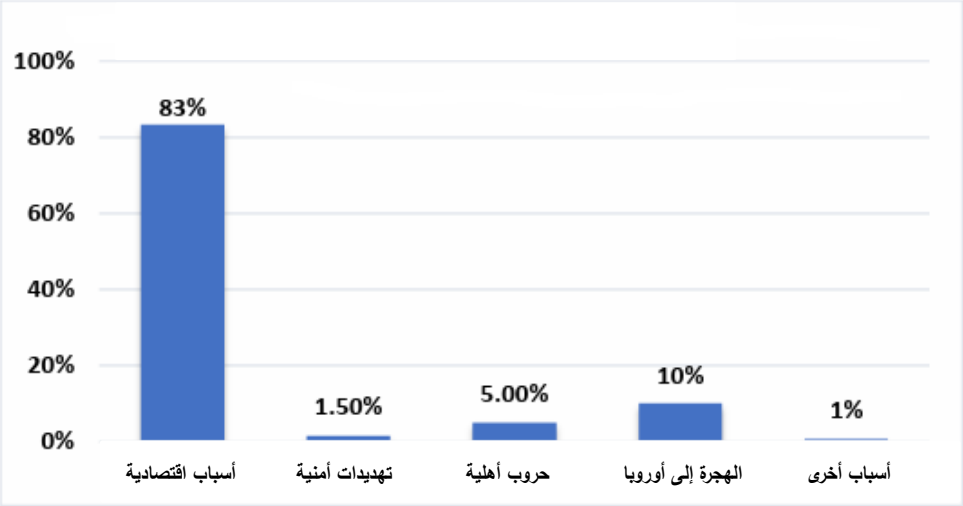


**شكل رقم (1) الأسباب الرئيسة للهجرة العمالية في ليبيا**

ومع ذلك، فإن النقص الملحوظ في الدعم من الدول العربية وعقوبات الأمم المتحدة دفع طرابلس إلى تغيير سياستها الخارجية نحو أفريقيا، وشمل ذلك إلغاء متطلبات التأشيرة لمواطني دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفتح حدود ليبيا أمام العمال المهاجرين من دول شرق أفريقيا وغربها؛ مثل نيجيريا والسودان وتشاد ومالي، وأدت هذه الزيادة أيضًا إلى مزيد من تجزئة سوق العمل الليبي، حيث لم يكن الليبيون راغبين في شغل وظائف أساسية في مجالات مثل البناء والزراعة، ومنذ أوائل القرن الحادي والعشرين، سنت قوانين وقواعد جديدة بهدف تنظيم العدد الكبير من المهاجرين غير المسجلين المقيمين في ليبيا، وجاءت هذه الإجراءات نتيجةً لاتفاقيات عديدة أبرمها النظام السابق مع حكومات الدول الأوروبية، بهدف مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والهجرة غير النظامية، استجابةً لأولوية أجندة الاتحاد الأوروبي لتأمين حدوده الجنوبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، لكن هذه

(1) Maghur, A.K. Highly-skilled Migration- Libya: Legal aspects., 2010, pp. 90.

الإجراءات أدت إلى عمليات رفض واسعة النطاق على الحدود وعمليات ترحيل قسري للمهاجرين غير النظاميين على مدار العقد، وفي عام 2007م فُرضت شروط تأشيرة جديدة على جميع الأجانب باستثناء مواطني الدول العربية، فأصبح وضعهم غير نظامي بين عشية وضحاها[1].

وسرعان ما أصدرت الدولة الليبية في سنة 2010م قانوناً حمل رقم (12) ينظم العمل وعلاقته بما يشمل العمالة الوافدة، وقد نصت المادة (9) من القانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن علاقات العمل أو "قانون العمل "صراحة أنه" لا يجوز لغير الوطنيين أن يزاولوا عملا إلا بعد ترخيص من الجهة المختصة –أي وزارة العمل والتأهيل– كما لا يجوز لجهات العمل استجلاب غير الوطنيين، أو التعاقد معهم، أو تمكينهم من العمل إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة بذلك من الجهة المختصة، وتحدد بقرار يصدر عنها ضوابط وشروط استخدام الأجانب والمهن التي يجوز قبول الأجانب فيها"[2].

وفي عام 2017م شكّل المهاجرون الدوليون أكثر من 12% من السكان، وانخفضت هذه النسبة إلى حوالي 9% في عام 2020م، وتشكل العمالة الوافدة سمة مهمة من سمات المهاجرين الدوليين والداخليين الذين يدخلون ليبيا، ويشكلون أحد ملامح ظاهرة الهجرة الشرعية وغير الشرعية إلى ليبيا وعبرها، وتتنوع شرائحهم العمرية، وفي المقام الأول يشكل الشباب العازبين ذوي المستويات التعليمية المنخفضة الشريحة الأكبر، والذين هاجروا إلى ليبيا أو عبرها لأسباب اقتصادية، ومعظم الذين هاجروا إلى ليبيا كان مصدرهم من الدول المجاورة مثل: النيجر والسودان ومصر وتونس وتشاد، وانتقل معظم هؤلاء المهاجرين ذهابًا وإيابًا مرات عدة من بلدانهم الأصلية، وفي بيانات تقرير مختص واستطلاع مع عينات من العمالة الإفريقية الوافدة أفاد مواطنو غرب ووسط إفريقيا من غينيا وكوت ديفوار ونيجيريا وغامبيا وغانا ومالي والكاميرون والسنغال، بمغادرتهم إلى ليبيا لأسباب اقتصادية، ومن ناحية أخرى، ذكر مواطنو شرق إفريقيا من الصومال وإثيوبيا وإريتريا والسودان أنهم غادروا بلدهم

(1) Di Bartolomeo, A., T. Jaulin and D. Perrin 2011,Migration profile – Libya, 2011. Retrieved from Cadmus, European University Institute Research Repository, http://hdl.handle.net/1814/22438 .accessed 30 July 2020.

(2) المادة (9) من القانون رقم (12) لسنة 2010 بشأن علاقات العمل قانون العمل.

الأصلي بشكل أساسي بسبب الاضطهاد السياسي والصراع والضائقة الاقتصادية، واستخدم معظمهم ليبيا نقطة عبور في هجرتهم المقصودة نحو أوروبا، وسواء كان المهاجرون الذين تجتذبهم فرص العمل إلى ليبيا يعتزمون البقاء بشكل دائم أو مؤقت، فإن المستويات العالية من عدم الاستقرار وانعدام الأمن والاستغلال والإساءة غالبًا ما تدفع المهاجرين إلى محاولة الوصول إلى أوروبا في نهاية المطاف[1].

**المطلب الثاني– وضع العمالة الوافدة في ليبيا ودور عامل الهجرة فيها:**

تعد الهجرة فعل إنساني يختص بتنقل الناس من مكان إلى مكان، ومن مجتمع إلى آخر، فالإنسان دائم البحث عن ظروف عيش أفضل، وبذلك فالهجرة مستمرة ولا يمكن إيقافها، وفي عالمنا المعاصر زادت وثيرة الهجرة وتضاعفت أعداد المهاجرين، فالملايين من الشبر تنتقل من مكان إلى آخر، بهدف تغيير في مستوى حياتها وعيشها[2].

وتتسم صورة المهاجرين العمال في ليبيا اليوم بالتعقيد والتباين، وتتألف من أشخاص من خلفيات ومستويات ومهارات متنوعة، ويزيد تداخل فئات المهاجرين وأوضاعهم من صعوبة إنتاج بيانات دقيقة عن هجرة العمالة الماهرة في ليبيا، ويؤثر تزامن عوامل مثل ارتفاع التضخم، والاعتماد المحلي على العمالة المهاجرة، وحاجة المهاجرين إلى إيجاد المال اللازم لتمويل رحلاتهم بشكل إيجابي في الغالب على الوضع الوظيفي للمهاجرين في ليبيا، وفي الواقع كان 76% من المهاجرين الذين قابلتهم المنظمة الدولية للهجرة عام 2019م يعملون، بينما أفاد 52% فقط أنهم كانوا يعملون قبل وصولهم إلى ليبيا، ويعمل المهاجرون بشكل رئيس في قطاعات البناء، وإمدادات المياه، والغاز، والكهرباء، مع عمل بعضهم في الزراعة، والرعي، والحرف اليدوية، وقد أُشير إلى محدودية فرص العمل المتاحة، وعدم كفاية المهارات أو عدم توافقها مع الوظائف المتاحة، كأسباب رئيسة لبطالة المهاجرين، ومن ثم تجذب هجرة العمالة نحو ليبيا حاليًا عمالًا من ذوي المهارات المتوسطة والمنخفضة، حيث يُوظف

(1) Migrants & Section. Integral Human Development. Ibid, pp. 6.

(2) محمود عمر عيسى، الهجرة الدولية الوافدة في ليبيا، دراسة ميدانية، مجلة أبحاث العدد2، سبتمبر، 2018م، ص 370.

المهاجرون عمومًا في وظائف لا يرغب الليبيون في القيام بها، ومن بين (670) ألف مهاجر ولاجئ في ليبيا اليوم، ليس من الواضح ما هي نسبتهم في البلاد للعمل فقط، وأن معظم العمالة غير الرسمية في البلاد يوفرها مواطنون من دول جنوب الصحراء الكبرى، بينما يوجد أيضًا مهندسون من أوروبا الشرقية، وممرضون فلبينيون، ومعلمون هنود وعراقيون، وأطباء سوريون وأوكرانيون، وبينما يتمكن بعض المهاجرين من الحصول على عمل منتظم، فإن غالبيتهم يواجهون الاستغلال وتحدي العيش بأجور منخفضة للغاية، من ناحية أخرى، فإن البيانات المتعلقة بتدفق الكفاءات الليبية الماهرة إلى الخارج محدودة للغاية، حيث إن الهجرة عمومًا معقدة وغير متتبعة، وإن القيود الهيكلية على النظام التعليمي في ليبيا، إلى جانب تدهور البنية التحتية، ونقص الفرص، والصراع المستمر، كلها عوامل تسهم في تقليص مهارات وفرص سكان البلاد[1].

لقد قامت سياسات الهجرة في ليبيا بدور حاسم في تشكيل اتجاهات وديناميكيات العمالة الوافدة، وعامل لجذب العمالة الأجنبية إلى البلاد، وقد تطورت هذه السياسات بما يتماشى مع تطورات السياسة الداخلية والخارجية، واعتمد الإطار القانوني الرئيس الذي يحكم دخول الرعايا الأجانب في الثمانينيات، ويحدد القانون رقم 6 لسنة 1987م الشروط العامة لدخول ليبيا والإقامة فيها المطبقة على الأجانب، وسمح القانون رقم 10 لسنة 1989م لمواطني الدول العربية بدخول ليبيا والإقامة فيها، والتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الليبيون، كما شجع مواطنو الدول العربية على البقاء، والاستفادة بالظروف المواتية مقارنة بالعمال المهاجرين الآخرين في سوق العمل، بما في ذلك التمتع ببعض الحقوق وتولي مراكز ومناصب إدارية عليا[2].

كما تشير التقديرات إلى أن ليبيا موطن لأكبر عدد من المهاجرين في شمال إفريقيا، وابتداء من سبتمبر 2023م أفادت المنظمة الدولية للهجرة أن هناك 697,532 مهاجرًا يقيمون في البلاد، ما يشير إلى انخفاض طفيف عن الرقم في يناير 2023م وهو 706,472 مهاجرين، وبالمثل، بحلول نهاية عام 2023م وثقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 54,256 فردًا مسجلين رسميًا

(1) Migrants & Section. Integral Human Development. Ibid, pp. 4-5.

(2) المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، 2020.

لاجئين أو طالبي لجوء، وعلى الرغم من انخفاض عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين خلال جائحة كوفيد-19، فإن أرقام عام 2023م تتوافق بشكل وثيق مع العدد في نوفمبر 2018م وهو 57,664 وتمثل ارتفاعًا بنسبة 26% مقارنة بنوفمبر 2022م وهو 43,000[1].

في تقرير المنظمة الدولية للهجرة عن المهاجرين في ليبيا الصادر في سنة 2022م أشار ما يقرب من تسعة من كل عشرة مهاجرين (87%) ذكروا أن الأسباب الاقتصادية هي السبب الرئيس وراء قرارهم بالهجرة، وبشكل أكثر تحديدًا أفاد 49% منهم أن ضعف الدخل في بلدهم الأصلي دفعهم إلى الهجرة إلى ليبيا، وجاء نقص فرص العمل في بلدهم الأصلي (20%) والبحث عن عمل في الخارج (17%) في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي من بين أكثر الأسباب شيوعًا للهجرة إلى ليبيا، وبشكل عام نصف المهاجرين في ليبيا هم من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (50%)، وأكثر من ثلثهم من شمال أفريقيا (42%)، وأقلية منهم من الشرق الأوسط (5%) أو آسيا (3%)[2].

وتعيش غالبية المهاجرين في غرب ليبيا؛ وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، يعيش أكثر من نصفهم (56%) في هذه المنطقة، يليهم (31%) في شرق ليبيا و(13%) في جنوب ليبيا، وتتكون التركيبة السكانية المهاجرة السائدة في جنوب وغرب ليبيا من أفراد من دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويمثلون ما يقرب من (85%) و(57%) على التوالي، بينما في شرق ليبيا، يأتي غالبية المهاجرين أصلاً من شمال إفريقيا – بما في ذلك السودان ومصر– ويشكلون (66%) من السكان المهاجرين هناك. وأكدت تقارير عدة مختصة وجود عاملين يسهمان في هذا التوزيع الجغرافي، هما: قرب غرب ليبيا من إيطاليا، الذي يتميز بالعديد من نقاط المغادرة، وفرص العمل الجذابة ذات الأجور الأعلى في طرابلس، ومع ذلك، في سياق أصبح فيه الوصول إلى إيطاليا أكثر تعقيدًا أصبحت شرق ليبيا وطبرق على وجه الخصوص نقطة انطلاق ناشئة لطرق الهجرة الجديدة إلى جزيرة كريت، وأن ثلاثة أرباع المهاجرين في ليبيا (77%) هم من دول مجاورة وفقًا لبيانات المنظمة الدولية للهجرة، ويشكل المهاجرون النيجريون 26% من إجمالي المهاجرين في ليبيا، ما يجعلهم أكثر الجنسيات المهاجرة

(1) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لوحة معلومات الوافدين عبر البحر إلى إيطاليا، ديسمبر 2022.

(2) روند الحارس، تقرير المنظمة الدولية للهجرة عن المهاجرين في ليبيا، المنظمة الدولية للهجرة، يوليو – أغسطس 2022م، ص3-5.

تمثيلًا في البلاد، تليها مصر (22%)، والسودان (18%)، وتشاد (11%) تليها نيجيريا (5%)، وسوريا (4%)، وبنغلاديش (3%) في ترتيب الجنسيات المهاجرة في ليبيا، وبشكل عام أعيد تمثيل المهاجرين من 45 دولة مختلفة في بيانات المنظمة الدولية للهجرة[1]، وهو ما يمكن تمثيله في الشكل التالي:

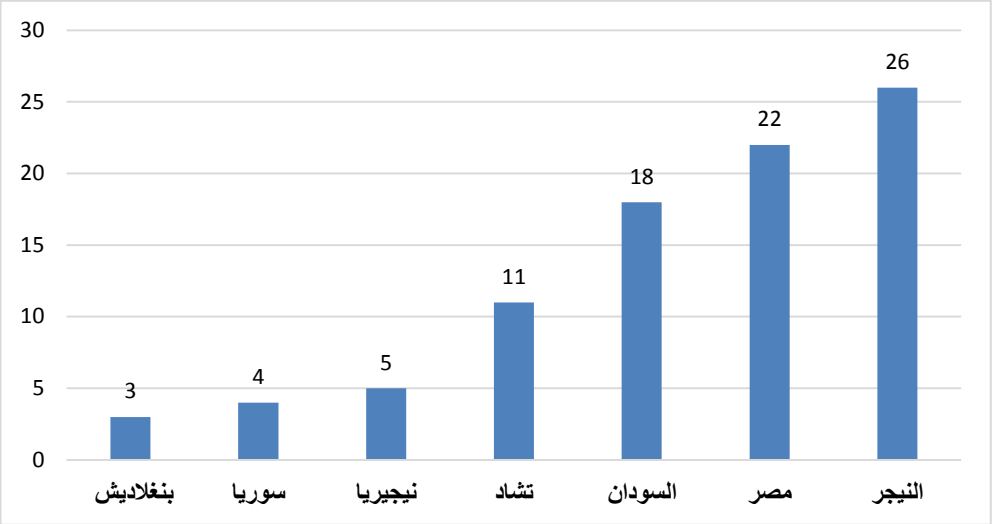


**شكل رقم (2) أبرز الجنسيات من العمالة الوافدة في ليبيا**

خلال الفترة الماضية رصدت تقارير إعلامية قيام عدد من شركات جلب العمالة بالتعاقد مع أجانب خصوصًا من الجنسيات الآسيوية للعمل في ليبيا في مهن مزيفة، حيث يتقدم راغبو الهجرة غير الشرعية للأراضي الليبية بتصاريح عمل وتأشيرات ليبية، ويستغلون هذه الوثائق في تسهيل خروجهم من البلاد نحو السواحل الأوروبية في رحلات الهجرة غير الشرعية، ومن بين المشكلات التي تواجه العمالة الوافدة إلى ليبيا، هي عدم وجود إحصائيات دقيقة بأعدادهم، كما أن بعضهم يقع فريسة لبعض ضعاف النفوس الذين يشغلونهم ثم يرفضون دفع مقابل العمل لهم، وفي ظل ضعف الأوضاع

(1) Thibaut Girault, Rossing Borders, Building Livelihoods The insecure economic lives of migrants in Libya, JULY 2024, pp.25-28.

الأمنية في بعض المناطق خصوصاً في المناطق الجنوبية يضيع حق هؤلاء المغتربين وفق كثير من المراقبين[1].

**المبحث الثالث: آثار العمالة الوافدة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي لليبيا**

**المطلب الأول- تحليل آثار العمالة الوافدة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا**

لا يختلف موظفو القطاع الخاص في ليبيا كثيرًا عن موظفي القطاع العام من حيث تدنّي الخبرة وضعف التحصيل وعدم تماشي قدراتهم العلمية مع احتياجات السوق ومتطلّباتها، ما انعكس على ضعف المرتبات والأجور الممنوحة في القطاع الخاص وتفضيل توظيف العمالة الأجنبية، لذا فإن على الدولة اتخاذ التدابير الإلزامية لمعالجة تحديات التوظيف والبطالة في ليبيا، ودعم الجهود المبذولة من قِبل هيئة الرقابة الإدارية ومصرف ليبيا المركزي في طرابلس لتخفيض عدد العمالة المقنعة في القطاع الحكومي وإعداد استراتيجية وطنية للتخلص من الفائض الوظيفي، وخلق فرص عمل مناظرة في القطاع الخاص، وتطوير وتهيئة العمالة الوطنية لمواكبة احتياجات السوق، وذلك من خلال إعداد برامج تدريبية متخصصة ووضع استراتيجيات إحلال العمالة الوطنية بدلًا من العمالة الأجنبية، وفي ما يخص العمالة الأجنبية، فإن وجود هذه العمالة من دون حصر أو تسجيل قد يخلق تحديًا أمنيًّا واقتصاديًا، حيث إن هذه الأعداد الكبيرة للمهاجرين المتواجدين في السوق الليبية تسيطر على الوظائف المتاحة للقطاع الخاص، ولا يمكن للعمالة الوطنية منافسة هؤلاء لأسباب عدة، منها: تدني أجور العمالة الوافدة، وعنصر الخبرة، كما أن هذه العمالة تستفيد بشكل مباشر أو غير مباشر من برامج الدعم المتاحة للمواطنين كالكهرباء والوقود والسلع، من دون دفع أي مبالغ إضافية، ناهيك عن

(1) وكالة الأنباء الليبية، العمالة الوافدة.. قوانين معطلة وانتهاكات واسعة، ليبيا، صحيفة الأنباء الليبية، العدد1،16 مايو 2024م، ص4.

أن جل هذه العمالة الوافدة ليس لها أية إجراءات أو تراخيص للعمل، وبذلك فهي لا تدفع أي رسوم سيادية للدولة الليبية (كالضرائب والضمان وغيرها)[1].

لقد أظهرت النتائج الأولية لمسح سوق العمل في ليبيا أن العمالة الوافدة الموجودة في البلاد قدرت بنحو 2.1 مليون عامل حتى نهاية عام 2022م مع تحويلات مالية تصل إلى 2.6 مليار دولار عبر السوق الموازي، ويشير المسح الذي نظمته وزارة العمل والتأهيل في حكومة طرابلس، إلى ضرورة إعادة تنظيم سوق العمل فيما يخص دخول العمالة الوافدة وخروجها وتنظيمها وفقًا للتشريعات المعمول بها، ويتبين من التقارير أن الغالبية العظمى من العمالة تعمل في القطاع غير الرسمي، الذي يشكل (60%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتستفيد بدعم المحروقات والكهرباء على النحو نفسه، كالمواطنين الليبيين، وتشير التقارير أيضًا إلى أن أكثر من (70%) من العمالة الأجنبية في ليبيا غير قانونية، معظمها من دول الجوار[2].

وفي هذا السياق، وخلال لقاء مع مدير إدارة الرقابة والنقد والبحوث والإحصاء في مصرف ليبيا المركزي أوضح بأن حجم حوالات العمالة الأجنبية بلغ 12.5 مليار دينار ليبي، ما يعادل 2.6 مليار دولار، ما يعكس التحديات التي تواجه التهريب واستهلاك الوقود، ويشير السيد المدير إلى أن الاقتصاد الوطني يعتمد على العالم الخارجي بنسبة تفوق (90%) ما يجعله عرضة للصدمات في أسواق النفط العالمية، وتظهر الظاهرة الاقتصادية للاقتصاد غير الرسمي في المحال التجارية غير المرخصة وعدم دفع الضرائب، وكذلك لدى البائعين المتجولين في الأسواق الشعبية والمزارعين[3].

وفي الجانب الاقتصادي، فإن تدفق العمالة الوافدة يمكن أن يؤدي إلى تحولات هيكلية في سوق العمل الوطني الليبي ما يؤثر في معدلات البطالة والأجور وتوزيع الدخل، بالإضافة إلى ذلك قد تشكل

(1) عبد الله حامد الحاسي، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، بيروت: مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، 2020م، ص28.

(2) الزهاني، تأثير الهجرة الخارجية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مدينة صبراتة، مرجع سبق ذكره، ص 173.

(3) عبد العزيز حسن، تحليل أثر العمالة الوافدة على السوق المحلي في ليبيا، دراسة حالة مدينة طرابلس، رسالة ماجستير، جامعة طرابلس– ليبيا، 2016م، ص23.

تلك العمالة تحدياتٍ فيما يتعلق بسلامة العمل والحماية الاجتماعية للعمال، ما يتطلب من السلطات اتخاذ سياسات فعّالة لضمان حقوق العمال المحليين والوافدين على حد سواء، ومن الناحية الاجتماعية والثقافية قد تؤدي العمالة الوافدة إلى تحولات في التركيبة الديمغرافية للمجتمع الليبي، ما قد يؤثر في الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية، ويلاحظ أن تلك التحولات قد تترافق مع توترات واحتكاكات بين الثقافات المختلفة[1]، والأكثر خطورة في ملف المهاجرين والعمال الأجانب هو دخول كثير منهم دون أوراق ثبوتية خاصة، أولئك القادمون من بلدان الجوار الإفريقي حيث يدخلون إلى البلاد ويستوطنون في بعض المناطق بأعداد كبيرة، وهو ما قد يتسبب في تغيير ديمغرافية بعض المناطق الليبية خصوصًا إذا ما زاد أعداد هؤلاء عن الحد المسموح به[2].

ومن آثار العمالة الوافدة أنها تعد عاملاً هاماً في تحديد توازن سوق العمل في ليبيا، فزيادة عدد العمالة الوافدة يمكن أن يؤثر في فرص العمل للمواطنين المحليين ما قد يؤدي في بعض الأحيان إلى زيادة معدلات البطالة بينهم، خاصة في القطاعات التي تسيطر عليها العمالة الوافدة بشكل كبير، كما قد يؤدي وجود العمالة الوافدة إلى تأثيرات في مستويات الأجور في بعض القطاعات حيث يمكن أن تكون العمالة الوافدة مستعدة للعمل بأجور أقل من العمالة المحلية، هذا يمكن أن يؤدي إلى تقليل الأجور وتضعيف القوة الشرائية للأفراد المحليين، كما يؤدي وجوه العمالة الأجنبية الوافدة في بعض القطاعات إلى زيادة الإنتاجية في بعض القطاعات بسبب توافر القوى العاملة الإضافية[3].

على المستوى الأمني والاجتماعي تحديداً، وفي حداثة سجلت في تاريخ العمالة الأجنبية في ليبيا، ومع ارتفاع حجم الأضرار الناجمة عن وجود هذه العمالة التي لا تُعرف أحياناً حتى جنسياتها، وما سببتها من مخاطر أمنية واجتماعية وصحية واقتصادية، وبخاصة ارتفاع معدلات الجريمة وانتشار أنماط سلوكيات جديدة تخالف قواعد المجتمع الليبي تشير بعض الإحصائيات إلى أنه في عام

(1) الزهاني، تأثير الهجرة الخارجية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مدينة صبراتة، مرجع سبق ذكره، ص 170.
(2) وكالة الأنباء الليبية، العمالة الوافدة.. قوانين معطلة وانتهاكات واسعة، مرجع سبق ذكره، ص4.
(3) Martin, S. (2018). "The Impact of Foreign Labor on Libya's Economy: An Analysis of Trends and Implications." International Migration, 56(3), pp. 44-62.

2000م وحده سجلت (6360) جريمة بلغ المتهمون فيها (9244) منها من جنسيات مختلفة فيما وجد خلال العام نفسه (44) جثة مجهولة الهوية تعود إلى متسللين في طريقهم إلى الهجرة نحو أوروبا، وقد شرعت الأجهزة الأمنية في القيام بحملات للقبض على المتسللين وترحيلهم إلى بلدانهم، فإن التعليمات صدرت بترحيل المتسللين الذين لا يحملون أوراق ثبوتية، والذين لا يعملون وفق قواعد قانون العمل الليبي الذي يشدد على ضرورة التعاقد بين صاحب العمل والعمال، بما يكفل تأمين حقوقهم ومعرفة أماكن وجودهم[1].

أجرت المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا العديد من الدراسات في عامي 2019م و2020م لتقييم سوق العمل الليبي، وتشير النتائج إلى أن سوق العمل ظل بشكل ملفت مستعداً لاستيعاب العمالة المهاجرة، رغم التدفق المستمر، وقد أفاد غالبية المشاركين في هذه الدراسات أنهم يعملون، ولم يواجهوا أي تحدياتٍ كبيرة في العثور على عمل في ليبيا، علاوة على ذلك، وُجد أن الهجرة إلى ليبيا لها تأثير إيجابي صافٍ على الوضع الوظيفي للمهاجرين الذين تمت مقابلتهم، حيث أفاد (76%) من المهاجرين بأنهم كانوا يعملون في ليبيا وقت المقابلة، بينما قال (52%) فقط إنهم كانوا يعملون في بلدانهم الأصلية قبل انتقالهم إلى ليبيا، وأفاد الغالبية بإرسال تحويلات مالية إلى أوطانهم منذ وصولهم إلى ليبيا في المتوسط، كما أفاد المهاجرون بإرسال حوالي 2500 دولار أمريكي للشخص الواحد منذ وصولهم إلى البلاد، وأخيراً أفاد المهاجرون طويلو الأمد الذين يرسلون تحويلات مالية بأنهم المعيلون الرئيسون لأسرهم المتلقية[2].

في تصريح صحفي كشف السيد وزير العمل بحكومة الوحدة الوطنية أن تحويلات العمالة الوافدة في ليبيا تقدر بنحو 26 مليار دينار سنوياً أو ما يعادل 5.38 مليار دولار، مضيفاً أن تلك التحويلات تتم عبر السوق الموازية ولا يستفيد منها الاقتصاد الوطني أو "حكومات" البلدان المرسل إليها الأموال،

(1) إبراهيم عبد النبي ونجوى مسعود، العمالة الوافدة ودورها في التنمية بمنطقة الجبل الغربي، مرجع سبق ذكره، ص 139-140.

(2) Emma Borgnäs, Linda Cottone, Tassilo Teppert, bour migration dynamics in Libya ,2021, pp.280-289.

ويذكر أن تحويلات العمالة الأجنبية عبر السوق الموازية إحدى أسباب ارتفاع سعر الصرف فضلاً عن أنها أموال ضائعة على الاقتصاد الوطني، مؤكداً أن العمالة الأجنبية التي تشتغل بشكل رسمي تقوم بتحويل أموالها عبر التحويلات السريعة[1].

**المطلب الثاني– دور السياسات الحكومية الليبية وتشريعاتها القانونية في ملف العمالة الوافدة**

يعد سن قوانين وتشريعات واضحة، والعمل على تفعيل الموجود منها أول خطوة أساسية نحو تحسين بيئة العمل للوافدين، وبيان واجباتهم، وضمان حقوقهم، وتحديد الضوابط الملزمة لهم، والعمل على منع المظاهر السلبية المرتبطة بتشغيلهم بصورة غير شرعية، أو تشجيع استحواذهم على سوق العمل على حساب العمالة الوطنية. وفي هذا الصدد أصدرت الدولة الليبية القانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن علاقات العمل، وقد نصت المادة (9) من القانون على "أنه لا يجوز لغير الوطنيين – الأجانب– أن يزاولوا عملا إلا بعد ترخيص من الجهة المختصة – أي وزارة العمل والتأهيل– كما لا يجوز لجهات العمل استجلاب غير الوطنيين أو التعاقد معهم أو تمكينهم من العمل إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة بذلك من الجهة المختصة، وتحدد بقرار يصدر عنها ضوابط وشروط استخدام الأجانب والمهن التي يجوز قبول الأجانب فيها"[2].

وتنص التشريعات الليبية على أنه، على أصحاب العمل توظيف الأجانب فقط إذا لم يتمكنوا من العثور على ليبيين لشغل وظيفة، وبالمثل، يشترط القانون الليبي أن يكون 20% على الأقل من العاملين في الشركات الأجنبية مواطنين ليبيين، ومع ذلك يتمتع العمال المهاجرون الحاصلون على عقد عمل نظامي وتصريح عمل بمزايا وخدمات ضمان اجتماعي مماثلة لما يتمتع به السكان الليبيون، وبدءًا من عام 2010م تحولت سياسة الهجرة الليبية من سياسة تسعى إلى جذب العمالة الأجنبية إلى سياسة تُجرّم الهجرة، وجاء هذا التغيير في أعقاب مفاوضات بين النظام الليبي السابق والاتحاد الأوروبي لتعزيز تدابير احتواء الهجرة، ووفقًا للقانون الليبي رقم (19) لعام 2010م، يُحتجز

(1) أحمد الخميسي، خسارة للاقتصاد الوطني.. 5.3 مليار دولار تحويلات العمالة الأجنبية عبر السوق الموازية في ليبيا، بوابة الوسط، 03 فبراير 2024م https://alwasat.ly/news/libya/428504

(2) المادة (9) من القانون رقم (12) لسنة 2010 بشأن علاقات العمل قانون العمل.

أي مواطن أجنبي يعبر الحدود إلى ليبيا بشكل غير نظامي لفترة غير محددة ويُفرض عليه العمل القسري أو غرامة قدرها 1000 دينار ليبي (208 دولارات أمريكية)، وبعد ذلك يُطرد من البلاد[1].

وتؤكد تقارير إحصائية أن أكثر من (60%) من العمالة الوافدة في ليبيا تعمل بصورة غير قانونية ولا يزال مئات الآلاف يتدفقون على سوق العمل في ليبيا، خاصة من مصر وتونس والعديد من الدول الأفريقية، فيما يعمل أغلبهم – وفق مصادر رسمية– بالأجر اليومي دون عقود رسمية، لا سيما في مجال الزراعة خارج المدن وقطاعات البناء والنظافة والورش والمطاعم[2].

كما أن العديد من المهاجرين الذين يعملون في ليبيا يمارسون عملهم دون تصريح قانوني، بالإضافة إلى الصعوبات المذكورة أعلاه للحصول على عقد عمل، فإن هذا العائق القانوني يعيق قدرتهم على الحصول على الوثائق القانونية الأساسية من بلدهم الأصلي اللازمة للحصول على تصريح عمل ليبي. وفي حين تعترف السلطات الليبية بشكل متزايد بإسهام المهاجرين في معالجة الثغرات داخل سوق العمل، فإن هذا الاعتراف لم يتجلَ في تغييرات جوهرية في الإطار القانوني الحالي، وعلى الرغم من عدم استقرار ظروف الحياة وتشديد القوانين في ليبيا، لا تزال العمالة المهاجرة تشكل أهمية بالغة لإنعاش الاقتصاد الليبي، ولا يزال الطلب عليها مرتفعًا، وقد ظهرت مؤخرًا دلائل على تحول في نهج حوكمة الهجرة، لكنه لا يزال في مراحله الأولى، ففي نوفمبر 2023م، نظمت حكومة الوحدة الوطنية، في العاصمة طرابلس، مؤتمرًا ضم ممثلين عن 20 دولة عربية وأفريقية، وكان الهدف من المؤتمر استكشاف حلول لدمج المهاجرين في الاقتصاد الليبي، على غرار مذكرة التفاهم الأخيرة الموقعة مع دولة بنغلاديش، ومع ذلك، لم يحدث حتى الآن تحول فعّال في سياسة الهجرة التي تنتهجها السلطات الليبية، ويعزى ذلك لحد كبير إلى عدم الاستقرار السياسي الشامل الذي يعيق

(1) Girault, Rossing Borders, Ibid, pp. 25-28.

(2) أحمد الخميسي، خسارة للاقتصاد الوطني.. 5.3 مليار دولار تحويلات العمالة الأجنبية عبر السوق الموازية في ليبيا، بوابة الوسط، 03 فبراير 2024م https://alwasat.ly/news/libya/428504

الإصلاحات الوطنية، وفي هذا السياق، فإن تسامح السلطات الليبية تجاه العمال المهاجرين في أوضاع غير نظامية شكل نقطة فارقة في زيادة أعدادهم عاماً بعد عام في المقام الأول[1].

وعلى الرغم من وجود عدد من القوانين المنظمة لعمل الوافدين في السوق المحلي، إلا أن كثيراً منهم يتحايل على هذه النصوص واللوائح، أو يتهرب منها، وهو ما يضر بالأوضاع الاقتصادية في البلاد، حيث يلجأ كثير من العمالة إلى الدخول إلى الأراضي الليبية بطرق غير شرعية، والعمل في المهن المحظورة على الأجانب، أو العمل في مهن مخالفة للقوانين الليبية، وخلال الفترة الماضية ضبطت الأجهزة الأمنية عددًا كبيرًا من الأجانب يعملون في مهن مخالفة للقانون كالعمل في ترويج المخدرات، أو العمل في التهريب والأدوية المغشوشة، كما يلجأ بعضهم للعمل مع عصابات التهريب، أو مجموعات التنقيب عن المعادن في الصحراء الليبية بطرق غير قانونية، وبسبب هذه المخالفات شكلت حكومة الوحدة الوطنية فريق عمل بالتنسيق مع الأجهزة والمؤسسات ذات العلاقة، كما تم التباحث حول وضع حلول لمعالجة تهرب العمالة من دفع الالتزامات المالية خصوصاً في الكهرباء والنظافة وغيرها من الخدمات[2].

ويثير ملف العمالة الوافدة إلى ليبيا اهتمامًا متزايدًا بعد أن بلغت أعداد هؤلاء العمال أرقامًا كبيرَة في عموم ليبيا، بعد أن وصل عدد العمال الأجانب فيها بنحو 2.1 مليون عامل حتى بداية سنة 2023م أغلبهم يعمل في قطاعات غير رسمية، وفق ما نقلته وسائل إعلام محلية عن مسح قامت به وزارة العمل والتأهيل بحكومة الوحدة الوطنية، ولتنظيم هذا القطاع أطلقت وزارة العمل والتأهيل منذ نهاية 2021م بوابة رقمية تعرف بـ"وافد"، وهي منصة الخدمات الإلكترونية الموحدة للوزارة، التي يتم من خلالها رقمنة إجراءات جلب العمالة الأجنبية، ويوضح تقرير مختص أن ليبيا تضم نحو 1.5

(1) Girault, Rossing Borders, Ibid, pp.25-28.

(2) وكالة الأنباء الليبية، العمالة الوافدة.. قوانين معطلة وانتهاكات واسعة، مرجع سبق ذكره، ص4.

مليون عامل مقيم في البلاد، إضافة إلى نحو 750 ألف مهاجر انخرط جزء منهم بدوره في سوق العمل، معتبرًا أن هناك حاجة لتنظيم هذا القطاع[1].

ورافق ذلك أيضًا مسعى لتنظيم عمل الرعايا الأجانب، الذين فقدوا حرية الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات العامة، واستنادًا إلى تقييمات المنظمة الدولية للهجرة التي أجرتها في ليبيا عام 2019م، يُسمح حاليًا للعمال المهاجرين بالحصول على تصاريح عمل إذا كانت لديهم عقود عمل في ليبيا، ووفقًا للقواعد واللوائح الوطنية يجب أن يكون أصحاب العمل مسجلين قانونيًا، وأن يكون العقد متوافقًا مع الشروط والإجراءات المنصوص عليها في قانون العمل الليبي، ومع ذلك لا تُطبّق السلطات هذه الإجراءات دائمًا بدقة أو حرفية، ويختلف تنفيذها باختلاف البلديات، وفي أكتوبر 2019م بدأت السلطات الليبية عن طريق وزارة العمل والتأهيل مفاوضات مع حكومة النيجر لإبرام اتفاقية عمل ثنائية لتسهيل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بين البلدين، وفي أكتوبر 2019م أيضًا يسرت المنظمة الدولية للهجرة حوارًا إقليميًا لدعم السلطات الليبية في إشراك نظرائها الحكوميين من 14 دولة حول السبل المحتملة التي يمكن أن تُسهّل هجرة العمالة الآمنة والمنظمة والنظامية إلى ليبيا[2].

**الخاتمة**

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن العمالة الوافدة تقوم بدور مؤثر في الاقتصاد الليبي، وكذلك لها تأثيرات متنوعة في المجتمع الليبي، فرغم كونها تسهم في تلبية احتياجات السوق من الأيدي العاملة وشغل بعض الوظائف التي لا يعمل بها المواطنون الليبيون عادةً، ومع ذلك، فإن هذه الظاهرة لا تخلو من تبعات وآثار سلبية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وهو أمر يتطلب معالجة دقيقة وفعّالة،

(1) قناة الحرة، العمالة التي قدّر عددهم بمئات الآلاف.. كيف تُدبر ليبيا ملف العمالة الوافدة؟ 29 فبراير 2024 https://www.alhurra.com/libya

(2) Borgnäs, Linda Cottone, Tassilo Teppert, bour migration dynamics in Libya .Ibid, 280–289.

كما أن فهم آثار العمالة الوافدة يساعد على وضع استراتيجيات حكومية ملائمة لضمان تكاملها بشكل إيجابي داخل الدولة.

ومن المهم أيضًا تسليط الضوء على دور الحكومة الليبية وتشريعاتها القانونية في إدارة قضية العمالة الوافدة، ولهذا فإن سن قوانين وتشريعات واضحة وتفعيل ما هو موجود منها، وتعزيز الاستفادة الوطنية من هذه العمالة من الناحية الاقتصادية، وتنظيمها إدارياً وقانونياً، ويتم هذا وفق استراتيجية شاملة هدفها إعلاء المصلحة القومية أولًا، بالإضافة إلى ذلك يشكل التعاون بين الحكومة والجهات المعنية بالعمالة الوافدة دورًا حاسمًا في تطوير سياسات فعّالة تستجيب لاحتياجات السوق وتحمي حقوق جميع الأطراف، ولذا يتعين على الحكومة أن تعمل على الارتقاء بتشريعات العمل، وتحفيز الشركات لتوظيف العمالة الوطنية في المهن المختلفة، والاهتمام بالتدريب المهني والفني للعمالة الوطنية، وتحقيق توازن ينمي الاقتصاد ويحافظ على الاستقرار الاجتماعي.

**النتائج:**

يتبين في ختام الدراسة أن ملخص النتائج التي تم التوصل إليها كما يلي:

1. قامت سياسات الهجرة في ليبيا بدور حاسم في تشكيل اتجاهات وديناميكيات العمالة الوافدة وعامل جذب لها في هذا البلد، كما أن العامل الاقتصادي والبحث عن عمل يعد السبب الرئيس وراء قرار الوافدين بالهجرة إلى ليبيا، ولقد شكل الوضع الاقتصادي الليبي بعد اكتشاف النفط نقطة فارقة ومفصلية في توجه الأيدي العاملة إليها، وخلال فترة الحصار على ليبيا عملت سياسة النظام السابق على تشجيع المواطنين القادمين من الدول العربية إلى ليبيا الأمر الذي أدى إلى استقطاب أعداد كبيرة من العمال العرب لسد فجوات التوظيف، وكذلك عملت تلك السياسات على إلغاء التأشيرة عن جنسيات إفريقية عدة، كذلك سببت الظروف السياسية التي مرت على البلاد بعد ثورة 17 فبراير في ازدياد أعداد العمالة الوافدة وأكثرها غير منظمة أو تعمل بطريقة غير شرعية.
2. لقد أظهرت النتائج أن العمالة الوافدة الموجودة في ليبيا قدرت بنحو 2.1 مليون عامل، وأن وضع معظم هذه العمالة غير قانوني من حيث دخولها للبلاد، وأنها تستفيد بدعم المحروقات والكهرباء

أسوة بالمواطنين الليبيين، دون مقابل ضريبي، وأن وجودهم يؤثر في زيادة معدل البطالة ومستوى الأجور وتوزيع الدخل، كما تقوم العمالة الوافدة بتحويلات مالية تصل إلى 2.6 مليار دولار عبر السوق الموازي، ومن الناحية الاجتماعية والثقافية تؤدي العمالة الوافدة إلى تحولات في التركيبة الديمغرافية للمجتمع الليبي ما قد يؤثر في الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية.

3. تقوم السياسات الحكومية الليبية من خلال القوانين والتشريعات المختلفة بدور مهم في تنظيم وإدارة ملف العمالة الوافدة وطريقة دخولهم للبلاد، حيث تبين الإحصائيات والتقارير أن أعداداً كبيرةً منهم تعمل بصورة غير قانونية نظراً لدخولهم عن طريق الهجرة غير الشرعية، وبعضهم يعمل بعقود غير رسمية، كما أن تسامح السلطات الليبية تجاه العمال المهاجرين في أوضاع غير نظامية شكل نقطة فارقة في زيادة أعدادهم، وأن الكثير من العمالة يتهرب من تطبيق القوانين المنظمة لهم، وبعضهم يمارس أعمالاً غير قانونية، رغم ذلك قامت حكومة الوحدة الوطنية بإنشاء منصة لتنظيم ورقمنة العمالة الوافدة، وهي خطوات إيجابية ومهمة من شأنها الحد من الآثار السلبية ولمعالجة حالة عدم تنظيم هذه العمالة الوافدة، ويجب على الحكومة وضع استراتيجية شاملة لهذا الملف هدفها إعلاء المصلحة القومية أولًا، وتعزيز الاستفادة الوطنية بهذه العمالة من الناحية الاقتصادية، وتنظيمها إدارياً وقانونياً وأمنياً.

**التوصيات:**

في ختام الدراسة يوصي الباحث بالتوصيات التالية:

1. تنظيم دخول العمالة الوافدة من خلال رقمنة وجودها داخل البلاد مع تطبيق القوانين والتشريعات المنظمة لها من خلال عقود عمل قانونية والعمل على حصر أعدادها بشكل دوري.
2. تقليص أعداد العمالة الوافدة والاقتصار فقط على المهن الضرورية والفنية التي لا توجد عمالة وطنية لشغلها، مع تدريب الوطنيين ليحلوا محلها في مختلف المهن والحرف.
3. وضع استراتيجية شاملة لملف العمالة الوطنية هدفها إعلاء المصلحة القومية، وتعزيز الاستفادة الوطنية بهذه العمالة من الناحية الاقتصادية، وتنظيمها إدارياً وقانونياً وأمنياً.

4. الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال تكثيف الجهود الأمنية والقانونية لمنع هذه الظاهرة أو الحد منها، وإعادة المهاجرين غير الشرعيين لبلدانهم وعدم توطينهم.
5. حل المشكلات المتعلقة بالعمالة الوافدة مع تعزيز التوعية والتثقيف حول حقوقها وواجباتها ومن يقوم بتشغيلها أو تلك التي تعمل بمفردها في قطاعات خدمية وإنتاجية.
6. إجراء دراسات علمية موسعة لكشف آثار العمالة الوافدة في ليبيا، وعقد ندوات مختصة لكشف آثارها السياسية والأمنية والثقافية.

## قائمة المراجع:

**أولاً– الكتب:**

- باسم الشجلاوي، (2019) الهجرة غير الشرعية بين الدوافع الإنسانية والأطر القانونية، الجزائر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية.
- سعيد الخرسان، (2018) العمالة الخارجية تعريفها وأنواعها ودوافعها ونتائجها، عمان الأردن، دار الأمل للنشر والتوزيع.

**ثانياً– المجلات والدراسات:**

- إبراهيم سالم عبد النبي، ونجوى صالح مسعود، (2016) العمالة الوافدة ودورها في التنمية بمنطقة الجبل الغربي، في الفترة ما بين (2009 و2010م) دراسة ميدانية، مجلة الأستاذ، العدد 11.
- بسمة رحمن عودة الصبّاح، (2016) العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار، دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العراق، المجلد 37، العدد 2.
- سالم بن علي المهيري، (2011) مفهوم وحقوق العمالة الوافدة المتعاقدة المؤقتة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في ضوء التطورات التشريعية، مملكة البحرين، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد 11.
- سمير الهادي الزهاني، (2024) تأثير الهجرة الخارجية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مدينة صبراتة، دراسة حالة، مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية، العدد9، مارس.
- عبد الله حامد الحاسي، (2020) دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، بيروت: مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح.
- محمد إبراهيم الهمالي، (2025) تغير معدلات البطالة وتباياناتها المكانية في ليبيا، دراسة تحليلية جغرافية، مجلة كلية الآداب، العدد 19، يونيو.
- محمود عمر عيسى، (2018) الهجرة الدولية الوافدة في ليبيا، دراسة ميدانية، مجلة أبحاث العدد2، سبتمبر.

**ثالثاً – رسائل الماجستير:**

- خالد ناجم الزهراني، (2006) أثر العمالة الوافدة على الأمن الجنائي، رسالة ماجستير منشورة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- عبد العزيز حسن، (2016) تحليل أثر العمالة الوافدة على السوق المحلي في ليبيا، دراسة حالة مدينة طرابلس، رسالة ماجستير، جامعة طرابلس– ليبيا.
- معتز نضال خندقجي، (2023) الآثار السياسية والاجتماعي الاقتصادية على المجتمع الفلسطيني نتيجة العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.

**رابعاً– التقارير:**

- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، اعتمدت بقرار الجمعية العامة (45) بتاريخ 18 ديسمبر 1990م.

- روند الحارس، (2022) تقرير المنظمة الدولية للهجرة عن المهاجرين في ليبيا، المنظمة الدولية للهجرة، يوليو – أغسطس.
- المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، 2020.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لوحة معلومات الوافدين عبر البحر إلى إيطاليا، ديسمبر 2022.
- وكالة الأنباء الليبية، العمالة الوافدة.. قوانين معطلة وانتهاكات واسعة، ليبيا، صحيفة الأنباء الليبية، العدد1،16 مايو 2024م.

**خامساً– المواقع الإلكترونية:**

- أحمد الخميسي، خسارة للاقتصاد الوطني.. 5.3 مليار دولار تحويلات العمالة الأجنبية عبر السوق الموازية في ليبيا، بوابة الوسط،03 فبراير 2024م https://alwasat.ly/news/libya/428504
- أخبار ليبيا: 7 يونيو، 2023 https://www.libyaakhbar.com/libya-news/2165619.html
- قناة الحرة، العمالة التي قدّر عددهم بمئات الآلاف.. كيف تُدبر ليبيا ملف العمالة الوافدة؟ 29 فبراير 2024 https://www.alhurra.com/libya

**سادساً– المراجع الأجنبية:**

- Castles, S., de Haas, H., & Miller, M. J. (2014). The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World. Palgrave Macmillan.
- Di Bartolomeo, A., T. Jaulin and D. Perrin 2011, Migration profile – Libya, 2011. Retrieved from Cadmus, European University Institute Research Repository, at http://hdl.handle.net/1814/22438 .accessed 30 July 2020.
- Emma Borgnäs, Linda Cottone, Tassilo Teppert, bour migration dynamics in Libya ,2021, pp.280-289.
- Maghur, A.K. Highly-skilled Migration- Libya: Legal aspects., 2010, pp. 90.
- Martin, S. (2018). "The Impact of Foreign Labor on Libya's Economy: An Analysis of Trends and Implications." International Migration, 56(3), pp. 44-62.
- Migrants & Refugees Section. Integral Human Development. Palazzo San Calisto 120 ,Vatican City, 2021, pp. 4-5 .
- Thibaut Girault, Rossing Borders, Building Livelihoods The insecure economic lives of migrants in Libya, JULY 2024, pp.25-28.